مجتمع

السخام الكربوني يزيد خطر الإصابة بالسرطان

قال باحثون من المعهد الوطني الفرنسي للصحة والبحوث الطبية (إنسيرم)، في دراسة نشرت أمس، الأربعاء، إن تلوث الهواء بالسخام الكربوني، وهو أحد مكونات الجسيمات الدقيقة الناتج بشكل أساسي عن انبعاثات السيارات، مرتبط بزيادة خطر الإصابة بسرطان الرئة. وأوضحت بينيديكت جاكمان، المعدّة المشاركة للدراسة، في مجلة «إنفارومنتل هيلث بيرسبكتفز» الدولية، أن «السخام مرتبط بزيادة خطر الإصابة بسرطان الرئة بنسبة 30 في المائة». وفي العام 2013، صنفت الوكالة الدولية لبحوث السرطان كل الجسيمات الدقيقة على أنها مواد مسرطنة للبشر. (فرانس برس)

مسؤولة أوروبية تنتقد تزايد العنصرية في البرتغال

دقت مسؤولة أوروبية بارزة في مجال حقوق الإنسان ناقوس الخطر بشأن تزايد العنصرية والتمييز في البرتغال. ونشرت مفوضة مجلس أوروبا لحقوق الإنسان دنيا ميانوفيتش تقريراً، أمس الأربعاء، حول «المستوى المتزايد للعنصرية واستمرار التمييز في الدولة الواقعة جنوبي أوروبا». وأوصت المفوضة بأن تتخذ السلطات تدابير «عاجلة». كما قالت ميانوفيتش إنها «قلقة للغاية إزاء التقارير التي تتحدث عن سوء سلوك الشرطة ذات الدوافع العنصرية، ومزاعم تسلل حركات متطرفة يمينية متطرفة إلى بعض قطاعات الشرطة». (أسوشييتد برس)

اللقاح أفضل من مناعة العدوى

في الصورة من مستشفى «أميديو دي سافويا» في تورينو، شمالي إيطاليا، تتلقى سيدة لقاح فيروس كورونا الجديد. هذا الاتجاه العالمي يعدّ أفضل بكثير من الاعتماد على الأجسام المضادة عقب الإصابة بالفيروس، لردعه.

في هذا الإطار، أكد عالم مناعة إيطالي، أنّه «بعد الإصابة بفيروس كورونا الجديد، تولد لدى المصاب مناعة من المرض تستمر معه ثمانية أشهر». لكنّه لفت مع ذلك إلى أنّ «اللقاح يُكسب مناعة أكبر من ذلك». وقال عالم المناعة، أليساندرو سيتّي، المقيم في الولايات المتحدة منذ 20 عاماً، ومدير قسم اللقاحات في سان دييغو . كاليفورنيا، إنّ «من المعروف، حالياً، أنّ الاستجابة المناعية الطبيعية (الأجسام المضادة) بعد الإصابة، في 90 في المائة من الحالات، تستمر لمدة 8 أشهر على الأقل للإصابة بالعدوى مجدداً، حتى لو كنا نتحدث عن حالات ضئيلة». تابع: «لكنّ اللقاح أفضل، إنّه أكثر قوة».

ومن ناحية فاعلية اللقاحات المتاحة حالياً ضد النسخ المتحورة؟ أجاب: «قبل كلّ شيء، دعونا نتجنب إطلاق تسميات النسخة البريطانية، والجنوب أفريقية، والبرازيلية عليها، كي نتجنب الوصمات». تابع: «اللقاحات المستخدمة تحمي من المضاعفات ومن العدوى، وفي الوقت الحالي، من النسخ المتحورة الجديدة أيضاً، بفضل الاستجابة الخلوية للخلايا اللمفاوية التائية».

(أكي)

(ماركو بيرتوريلو/ فرانس برس)

إيرانيون يحتفلون بعيد النوروز بتحفظ

طهران ـ **صابر غل عنبري**

ودّع الإيرانيون، السبت الماضي، عاماً آخر في تمام الساعة الواحدة وسبع دقائق و28 ثانية ظهراً، لحظة الانقلاب الربيعي وفق التقويم الشمسي، ليدخلوا عاماً جديداً وهم جالسون على سفرة «السينات السبع» (من التقاليد الحصرية لدى الإيرانيين لاستقبال الربيع). لكنّ العام الماضي لم يترك لهم ذكريات جميلة، في ظل أزمة اقتصادية خانقة واستمرار تفشي فيروس كورونا الجديد وفقدان كثير من الأحبة والأصدقاء.

واستقبل الشعب الإيراني عام 1400، وهو العام الأخير قبل انطلاق القرن الخامس عشر وفق التقويم الهجري الشمسي، وسط ظروف معيشية وصحية صعبة، مع انعدام آفاق واضحة لنهاية الجائحة والأزمة الاقتصادية. وقبل أيام من حلول «النوروز»، كانت الحركة ضعيفة في الأسواق والشوارع، فالظروف الراهنة حالت دون أن يتمكن كثير من الإيرانيين من القيام بتحضيرات العيد كالسابق. ومنع الغلاء العديد من العائلات من تجديد أثاث البيت هذا العام، بحسب طقس «خانه تكاني» التقليدي، أي تنظيف البيت وتجديد الأثاث. وعلى الرغم من تراجع أعداد الزبائن، لم تفقد الأسواق حيويتها. ويقول علي أحمد زادة، الذي يبيع المكسرات في سوق طهران الكبير، لـ«العربي الجديد» إنّ «السوق كما تلاحظون مكتظ بالناس، لكنّ الشراء ليس كالأعوام الماضية. على سبيل المثال، كان الزبون يشتري نحو 4 كليوغرامات من المكسرات، إلا أنّه يكتفي اليوم بنصف كيلوغرام».

كعادتها، استقبلت الشوارع الإيرانية النوروز بالزهور وعروض فنية قدمها «حاجي فيروز» (شخصية خيالية مرتبطة بعيد النوروز. ويطوف الحاج فيروز ـ بعدما يصبغ وجهه بلون أسود – في شوارع المدن في بداية عيد النوروز، منشداً قصائد شعبية). لكن هذا العام، لأول مرة، جالت دمى كبيرة مع «حاجي فيروز» في شوارع طهران، مثلت كلّ واحدة منها قومية إيرانية، من الكرد والترك والعرب والبلوش والتركمان، وهو ما لفت انتباه المارة.

ومساء الأربعاء، 17 من مارس/ آذار الجاري، دشّن الإيرانيون احتفالات العام الجديد بإحياء طقس «الأربعاء الأحمر» من خلال إطلاق المفرقعات والألعاب النارية بكثافة، وإشعال النار في الساحات والحارات وعلى أسطح المنازل وأمامها، والقفز عليها. لكن أودت احتفالات «الأربعاء الأحمر» أو «جهارشنبه سوري» بالفارسية، بحياة 10 أشخاص وجرح أكثر من ألفين.

ودخلت البلاد في عطلة رسمية هي خمسة أيام للدوائر والمؤسسات الرسمية، وأسبوعان للمدارس والجامعات والمعاهد. وعادة ما يستغل الإيرانيون أيام العطلة هذه للقيام برحلات داخلية وخارجية، وزيارات عائلية، لكنّ كثيرين منهم باتوا غير قادرين هذا العام على السفر. في هذا السياق، تقول كوثر فهيمي، القاطنة في مدينة بوكان في محافظة أذربيجان الغربية، لـ«العربي الجديد» إنّ أسرتها ستضطر إلى البقاء في المنزل خلال العطلة بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة للعائلة واضطرار زوجها إلى العمل في أيام العطلة من الصباح حتى المساء. تضيف: «في الغالب، سنزور بعض أقاربنا مساءً، بعد عودة زوجي من العمل، طبعاً إذا سمحت ظروفه الصحية، ولم يكن مرهقاً كثيراً».

تضيف كوثر أن أسرتها مكونة من ثلاثة أشخاص (الزوج والزوجة وابنهما). يعمل زوجها في محل لبيع إطارات السيارات ويتقاضى شهرياً مليوناً و500 ألف تومان (نحو 60 دولاراً). وتقول: «لا نستطيع أن نسافر لأنّ الغلاء يحاصرنا وتكاليف السفر مرتفعة. كذلك فإنّ تفشي كورونا زاد الوضع سوءاً». في الوقت نفسه، لا تريد كوثر وأسرتها تفويت فرصة «سيزده بدر»، آخر أيام العطلة، للتسلية خارج البيت. وتقول: «ننوي أن نخرج إلى متنزه قريب من المدينة لقضاء هذا اليوم بعيداً عن مشاكل الحياة اليومية».

وفي يوم «سيزده بدر» الذي يأتي هذا العام يوم الجمعة الموافق 2 إبريل/ نيسان المقبل، يخرج ملايين الإيرانيين منذ الصباح الباكر في ما يشبه تظاهرة شعبية فولكلورية، متجهين إلى الصحراء والأودية والحدائق العامة، ويمارسون عادات وطقوساً تاريخية. كذلك، يصرّ البعض على قضاء العطل خارج مدنهم والقيام برحلات داخلية نحو محافظات أخرى، وبالذات الشمالية على ساحل بحر قزوين، خصوصاً أنّهم خلال «النوروز» الماضي التزموا البيوت في بداية تفشي كورونا. لكن مع مرور الوقت، بات الأمر عادياً، ولم يعد في إمكانهم البقاء في سجن فرضه الفيروس.

غرامات على السيارات

دعت وزارة الصحة الإيرانيين خلال الشهر الأخير إلى تجنب الرحلات الداخلية، وسط مخاوف من موجة كورونا الرابعة، وارتفاع طفيف في إصابات كورونا ووفياته، مع إعلان مهلة ثلاثة أيام للمسافرين للعودة من المدن التي تشهد تصاعد كورونا، وإلّا فستفرض غرامات على السيارات المتنقلة.

تحقيق

على بعد 500 متر، لا أكثر، من قريتهم التي هُجّروا منها عام 1985، يعيش أهالي سوسيا، في الضفة الغربية المحتلة، آلام النكبة التي حلّت بهم، فيما يشاهدون المستوطنين يمحون تاريخهم الفلسطيني منها

نكبة سوسيا

الاحتلال يمعن في محو قرية فلسطينية

الخليل ـ **فاطمة مشعلة**

لا يكتفي الاحتلال الإسرائيلي بأن يعيش سكان قرية سوسيا، إحدى قرى مسافر بطا، جنوبي الخليل، جنوبي الضفة الغربية، نكبةً واحدة، بعدما اقتلع 600 من سكانها، من قريتهم الأصلية، سوسيا الأثرية، صيف عام 1985، وهجّرهم إلى أرض قريبة، أقاموا عليها القرية التي منحوها الاسم نفسه، سوسيا الجديدة، بل يواصل الاعتداء عليهم والتضييق الذي يمارسه مستوطنوه. قد تكون أوجع النكبات تلك التي تجعل صاحب الأرض قريباً من أرضه، مع حرمانه من الدخول إليها، وسكان سوسيا بذلك لا يتجرّعون ألم الترحيل فقط، إنّما يُذيقهم الاحتلال ومستوطنوه يومياً علقم ما يفعلونه بمنازلهم وديارهم التي نشأوا فيها، إذ يفصل بين «السوسيتين» أو القريتين 500 متر، والحرية الوحيدة التي يمنحها لهم الاحتلال أن يروا ما يُفعل بمنازلهم من بعيد.

مزار استيطاني

يسترجع محمد النواجعة (75 عاماً) الذي عاش الترحيل بعضاً من ذكريات التهجير حين كان في بداية الأربعين من عمره. يقول: «اقتحم جنود الاحتلال القرية، بعد الظهر، في أحد أيام صيف 1985، وبدأوا في محاصرة السكان، وتهديدهم بالسلاح. وقد حاولتُ تخليص زوجتي وأطفالي الثمانية، وحاولتُ كذلك أخذ بعض المواشي، ثم قصدنا أراضينا الزراعية القريبة. أذكر أنّنا في تلك الليلة التي قضيناها في خيمة على أرضنا الزراعية كحال باقي السكان، عشنا الخوف والبرد. وحتى اليوم، ما زلنا نُعاني في سوسيا الجديدة». لم يرَ النواجعة منزله في سوسيا القديمة طوال 26 عاماً، وعاد إليها بصفة «سائح» عام 2011، إذ حوّل الاحتلال ومستوطنوه جزءاً من قرية سوسيا «الأصلية» إلى مزار سياحي. يوضح النواجعة: «قطعت تذكرة لزيارة منزلي، وعندما وصلت، رأيته قد تحوّل إلى قاعة لعرض الأفلام». يتابع: «يعرضون فيلماً في منزلي عن سوسيا... فيلم مُزيّف، كذب في كذب».

عاش رئيس المجلس القروي لسوسيا، جهاد النواجعة، وهو ابن محمد النواجعة، تجربة الترحيل مع والده، حين كان في الثامنة عشرة. يقول لـ«العربي الجديد»: «عائلة النواجعة هي العائلة الوحيدة من أصل خمس عائلات نزح أبناؤها إلى سوسيا الجديدة، فيما قصد باقي الأهالي أماكن متفرقة من الضفة الغربية. وسكنت بعدها في سوسيا الجديدة عائلات من بطا مثل: أبو صبحة، ومغنم، والهريني، والشنار، وأبو ملش». يؤكد النواجعة أنّ الاحتلال عرّض السكان لضغوط هائلة قبل الترحيل، إذ أغلق أبواب المنازل والكهوف التي كانوا يسكنونها بالأسلاك الشائكة من أجل دفعهم للرحيل طواعية، وهذا ما لم يحصل على مدار شهرين، حتى هُجّروا بقوة السلاح. وبعد أشهر قليلة جلب الاحتلال المستوطنين للعيش فيها، والآن تستوطن قرية سوسيا الأصلية ومساحتها قرابة 800 دونم ثلاث عائلات من المستوطنين.

تضم سوسيا الأثرية «القديمة» آثاراً من عصور إسلامية عدة، ويدّعي الاحتلال وجود كنيس يهودي تاريخي فيها، لكنّ أهالي القرية يؤكدون أنّ ما في داخل الموقع محراب وآثار مسجد، وقد نصّب الاحتلال فريقاً «سياحياً» من مستوطنة سوسيا القريبة والمقامة على أراضيها، لإدارة القرية الأثرية، وما يُجنى من رسوم يذهب لصالح المستوطنة، بحسب رئيس المجلس القروي للمسافر، نضال يونس. يقول لـ«العربي الجديد» إنّ الاحتلال أقام مستوطنة سوسيا عام 1983، ثم استولى على القرية الأصلية، وبذلك سلب من سوسيا اسمها وأرضها، ويحاول محو كلّ أثر لفلسطينيتها. بدوره، يقول جهاد النواجعة: «كنتُ أنا وأصدقاء الطفولة، وقد فرّقنا الترحيل، نصطاد طيور الحمام من الآبار المهجورة في القرية، ونستمتع بشوائها وتناولها ليلاً. أما الآن فقد أصبحت حتى أدواتنا الزراعية من المحراث، والدكران، والمذراية، والغربال، في معرض بالقرية القديمة، جاء رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي بينامين نتنياهو إلى افتتاحه مؤخراً».

اعتداءات ومزاد انتخابي

يُراهن نتنياهو في كلّ معركة انتخابية على اليمين المُتطرف، الذي يشكل فيه مستوطنو الخليل رأس الحربة، لذلك، دخل لأول مرة قرية سوسيا الأثرية في الرابع عشر من مارس/ آذار الجاري، ولثاني مرة في سجل رؤساء حكومات الاحتلال، على وقع غضب الفلسطينيين الذين تظاهروا على مقربة من القرية رفضاً لذلك، وسبق نتنياهو إلى هذا الاقتحام رابعة رؤساء حكومات الاحتلال، غولدا مائير، التي اقتحمت المنطقة قبل نحو 50 عاماً، أي قبل تهجير سكان سوسيا منها. تعرّض سكان سوسيا القديمة منذ عام 1993 لسلسلة هجمات ترحيل من سوسيا الجديدة، بلغت ذروتها عام 2001 حين دمّر الاحتلال سوسيا الجديدة بالكامل، كما حرم سكانها من 16 بئر ماء للزراعة والرعي من أصل 28 بئراً، ليعيد السكان بناء قريتهم الجديدة على مساحة 1500 دونم، بواقع 120 منزلاً ومُنشأة أغلبها للزراعة أو حظائر للمواشي. ولم يترك الاحتلال والمستوطنون سكان سوسيا وشأنهم، ولم يتوقف نهم التهجير لدى الاحتلال، إذ رفعت مؤسسة «ريكافيم» الاستيطانية المتطرفة في عام 2012 دعوى في القضاء الإسرائيلي لهدم قرية سوسيا الجديدة، بما فيها المنازل والمدرسة والعيادة الوحيدة، واستمرت عمليات الهدم الجزئية حتى عام 2014، لكنّ حملة دولية حينها وُصفت بـ«القوية والفاعلة واللافتة» بدّاها سكان سوسيا أجبرت حكومة الاحتلال على تأجيل أوامر الهدم، بحسب الناشط نصر النواجعة. يقول لـ«العربي الجديد» إنّ سوسيا صامدة إلى اليوم وستبقى ثابتة، وهي جزءٌ مهمٌ من مسافر يطا، خصوصاً أنّ الاحتلال يعتبر السيطرة على سوسيا نقطة تحول استراتيجي، لأنّ ذلك يعني منع التمدد العمراني الذي يخشاه لسكان المنطقة الجنوبية الشرقية لمدينة يطا باتجاه سوسيا، عبر قرية سوسيا الأثرية ومستوطنة سوسيا ومعسكري جيش الاحتلال والبؤرتين الاستيطانيتين «حفات بائير»، و«متسافي بائير»، وجميعها تشكل حلقة دائرية حول سوسيا الجديدة من جميع الاتجاهات.

وفي قرية سوسيا الجديدة البالغ عدد سكانها حوالي 350 نسمة يُشكل الأطفال منهم 120، والنساء 150، لا ينجو أحد من متاعب الاعتداءات المستمرة للمستوطنين، ولا من شظف العيش الذي تزيده إجراءات الاحتلال. تتذكر المواطنة ربيحة جابر، في حديث إلى «العربي الجديد»، لحظات عاشتها طفلة يوم هُجّروا إلى خيام سوسيا الجديدة، وكان عمرها 12 عاماً. تتذكر الخيمة التي باتت وعائلتها فيها ليلة التهجير وبعدها، إلى أن بنوا غرف الطوب مع سقف «الزينكو» أو الصفيح في سوسيا الجديدة. تقول جابر: «لديّ أبناء وخمس بنات، ونعيش في غرفتين، اعتدى المستوطنون عليّ وعلى زوجي وأطفالي قبل ست سنوات، بالهراوات». تتمنى ربيحة، كباقي الأمهات والزوجات، أن تكون لها غرفة منفصلة عن أولادها، وأن يكون لأولادها أسرّة ينامون عليها. تأمل أن تتمكن مع نساء قرية سوسيا، بعد انتهاء جائحة كورونا، من الذهاب في رحلات قصيرة خارج المسافر، كما من قبل: «منذ أكثر من عام، لم نخرج في نزهة، واكتفي بالأعمال المنزلية كي أُخفف عن نفسي»، تقول ربيحة.

تهديدات جنود الاحتلال ومستوطنيه مستمرة (جعفر اشتيه/ فرانس برس)

350
فقط، هو عدد سكان قرية سوسيا الجديدة، في مسافر يطا، من بينهم 150 امرأة، و120 طفلاً

مسافر يطا

تضم مسافر يطا، وهي البوابة الجغرافية نحو النقب جنوبي فلسطين المحتلة، 21 تجمعاً فلاحياً، كما تضم تجمعاً بدوياً فيه 14 قرية وخربة غير معترف بها، والأخيرة تتعرض على الدوام لتنكيل الاحتلال ومستوطنيه، ومحاولات الترحيل المُستمرة، عدا عن الحرمان من إمدادات الماء والكهرباء والإنترنت، ومنع البناء أو الترميم وتعبيد الطرقات، وتأمين العملية التعليمية للأطفال. وتخنق مسافر يطا تسعُ مستوطنات، والشارع رقم «60» الاستيطاني، ومن الخطير اللافت أنّ مستوطني الاحتلال بدأوا مؤخراً في منهجة اعتداءاتهم على سكان مسافر يطا، التي تحاول حكومة الاحتلال بطلب من وزارة حربها نزعها كلياً من سكانها الذين يعيشون على مساحة 35 ألف دونم فقط، من المساحة الأصلية البالغة 95 ألف دونم، بتحويلها إلى منطقة للتدريب العسكري لجيش الاحتلال.

يقول رئيس المجلس القروي للمسافر، نضال يونس لـ«العربي الجديد»: «المستوطنون باتوا ينظمون اعتداءاتهم على السكان، الأمر الذي يُذكر بالنهج نفسه لعصابات الاحتلال خلال عقدي الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، إذ شكلوا عصابات لكلّ مستوطنة، فيتحركون مع بعضهم البعض ويهاجمون السكان بالطريقة نفسها». وتعدى دور المستوطنين الاستيطان أو سلب الأرض، وحتى الاكتفاء بالاعتداء ومضايقة سكان الأرض فحسب، إلى مُزاحمة جنود الاحتلال في أداء مُهمة الاعتقال، فعلى سبيل المثال لا الحصر، اعتقلت مجموعة من المستوطنين خمسة أطفال في العاشر من مارس/ آذار الجاري، كما اعتدى مستوطنون ملثمون بعدها بأيام على عائلة المواطن سعيد عليان، وأصابوه بكسور دفعت بعقائه في المستشفى حتى اليوم، فيما تعرّضت زوجته وأطفاله لإصابات وذلك أثناء خروجهم في نزهة. يؤكد يونس هذه الوقائع مستشعراً المزيد من الخطر على سكان مسافر يطا في الأيام والأشهر المقبلة.

> لم يرَ منزله في سوسيا طوال 26 عاماً، وعاد إليها بصفة «سائح»

> الاحتلال يعتبر السيطرة على سوسيا نقطة تحول استراتيجي

حوادث مرورية لا ترحم اليمنيين

عوامل كثيرة تؤدي إلى زيادة حوادث السير في اليمن، منها السرعة ووعورة الطرقات واستخدام سيارات قديمة وغيرها. ولا يبدو أن السلطات مستعدة لمعالجة الأزمة

نعز ـ **زكريا الكمالي**

تكثر حوادث السير في اليمن. ومنذ بداية العام الجاري وحتى اليوم، شهدت البلاد العديد من حوادث السير في مختلف المحافظات. وأدت ثلاث حوادث شهدتها محافظتا صنعاء وإب والطريق الواصل بينهما إلى مقتل 28 شخصاً. ومن بين الأسباب قيادة سيارات متهالكة والسرعة وعدم صيانة الطرقات منذ بدء الحرب قبل نحو 6 سنوات، إلا أن الحادث المروع الذي شهده ميدان السبعين في العاصمة صنعاء، وأسفر عن وفاة 9 أشخاص، من بينهم 3 نساء، أواخر فبراير/ شباط الماضي، كان سببه الدراجات النارية.

وبسبب عدم التزام سائقي هذه الدراجات بقوانين السير، تحولت هذه الدراجات إلى سبب رئيسي للحوادث المرورية. أحياناً، يصطدم سائقو السيارات بها، إذ يصعب تفاديها في حال السرعة الزائدة، أو تكون النتيجة انقلاب السيارة. وفي حادث ميدان السبعين، لقي السائق مصرعه بالإضافة إلى آخرين، ما أثار غضب الكثير من المواطنين الذين يطالبون بمنع قيادة الدراجات النارية في البلاد.

وأطلق ناشطون يمنيون حملة للمطالبة بمنع مرور الدراجات في شوارع المدن أو الميادين الرئيسية والطرقات السريعة، وإن كان الأمر صعباً، نتيجة كثرتها واعتماد الآف السائقين عليها كمصدر للرزق. من جهة أخرى، تعدّ الدوريات العسكرية التابعة لمختلف الفصائل المسلحة في البلاد سبباً في الحوادث المرورية. وتشير وسائل إعلامية إلى أن هذه الدوريات مسؤولة عن حوادث دهس وصدامات من جراء السرعة والقيادة عكس السير.

وخلال العام الماضي، لقي نحو 2000 شخص مصرعهم على الطرقات وفي مختلف المدن. ولا تشمل الأرقام جميع ضحايا الطرقات في المناطق والأرياف البعيدة. ويقول مصدر في إدارة المرور في محافظة تعز إن عشرات حوادث السير تحصل على الطرقات الجبلية المستحدثة خلال الحرب لفك حصار جماعة أنصار الله (الحوثيين). وتؤدي وعورة الطرقات إلى انقلاب السيارات.

وأحصت السلطات التابعة للحوثيين وفاة 1418 شخصاً في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وبعد الرقم كبيراً وبواري عدد الذين سقطوا من جراء النزاعات. أما في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دولياً، فقد بلغ عدد الضحايا أكثر من 600 شخص. وشهد العام الماضي إصابة أكثر من 9400 شخص في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، إصابة 5437 منهم جسيمة، بحسب إحصائيات وزارة الداخلية في صنعاء، فيما وصلت الخسائر المادية إلى نحو 5 ملايين دولار. ولم تعمد السلطات إلى إصلاح الطرقات التي تعد أحد الأسباب الرئيسية لسقوط ضحايا، وخصوصاً أنها تحصر السبب بالسرعة الزائدة.

ويشهد ميدان السبعين في صنعاء (الخاضعة لسيطرة الحوثيين) العديد من الحوادث المرورية، بالإضافة إلى الطرقات التي تربط بين صنعاء ومحافظات ذمار وإب وتعز. أما في المناطق الخاضعة للحكومة الشرعية، فيعدّ الخط البحري في محافظة عدن والخط الساحلي الرابط بين باب المندب وعدن مسرحاً أساسياً لحوادث السير، بالإضافة إلى الطريق الدولي في منطقة العبر، والرابط بين محافظتي حضرموت ومأرب.

ويقول وليد الشرعبي، وهو ضابط في شرطة السير في تعز، لـ«العربي الجديد»، إن السرعة الزائدة تعدّ سبباً رئيسياً لنحو 90 في المائة من الحوادث المرورية، بالإضافة إلى وعورة الطرقات وكثرة الحفر فيها. وحين يحاول السائقون تفاديها، تكون النتيجة وقوع حوادث سير أحياناً. وفي عدن، يقول أهالي مديرية خور مكسر إن غالبية الحوادث التي يشهدها طريق العلم أو الخط البحري الرابط بين مديريتي خور مكسر والمنصورة تتسبب فيها الحفريات بدرجة أساسية، بالإضافة إلى القيادة المتهورة. وأدّى الترهل الذي ضرب مؤسسات الدولة في اليمن منذ 6 سنوات على وجه التحديد إلى ارتفاع نسبة الحوادث المرورية، في ظل غياب الإرشادات أو أجهزة الرادار. كذلك، لا تنفذ القوانين التي تعاقب قيادة الأطفال للسيارات وتردع المتهورين. وتنص المادة 60 من قانون المرور اليمني على أنه يُعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن عامين أو غرامة لا تقل عن 4000 ريال يمني (نحو 5 دولارات)، أو بالعقوبتين معاً، كل من تسبب في إلحاق إصابة بشخص آخر بقيادته مركبة آلية على الطريق بصورة طائشة أو برعونة وعدم احتياط أو بإهمال وعدم انتباه وبسرعة أو بطريقة فيها خطر على الجمهور أو بتركه أية مركبة على الطريق في وضع يعرض حياة الجمهور للخطر مع مراعاة ظروف وحالة وطبيعة واستعمال الطريق ومقدار حركة المرور فيها.

وأجاز القانون للقضاء اليمني إلغاء أو سحب رخصة القيادة من المسؤول عن الحادث، أو إيقافها مدة 12 شهراً أو أكثر، لكن ذلك لا يجد طريقه إلى التنفيذ على أرض الواقع. ويعزو محمد الخليدي، وهو مهندس ميكانيكي في تعز، عشرات الحوادث إلى استخدام السيارات المستعملة والقديمة التي تأتي من أميركا ودول الخليج، لافتاً إلى أن العمر الافتراضي لبعض المركبات قد انتهى، أو تعاني من خلل فادح. ويقول الخليدي لـ«العربي الجديد» إن غياب دور رقابي من الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة ومصلحة الجمارك ساهم في إغراق السوق بالسيارات التي لم تعد صالحة للاستخدام، إلا أنها تصل إلى اليمن ويتم شراؤها رغم أعطالها وافتقارها إلى مواصفات السلامة.

معظم السيارات قديمة (محمد حويس/ فرانس برس)

السرعة من أبرز أسباب الحوادث (محمد حويس/ فرانس برس)

الفلسطينية لطيفة تواجه الترحيل في السويد

لا تختلف حكاية لطيفة الفلسطينية عن حكايات فلسطينيين آخرين وجدوا أنفسهم مضطرين إلى مغادرة السويد التي استقروا فيها، بعدما أُدرجت أسماؤهم على قوائم الترحيل لأسباب مختلفة

وقفة سابقة دعما للفلسطينيين في استوكهولم (جوناثان ناكستراند/ فرانس برس)

ناصر السهلي

بعد نحو ست سنوات من وجودها في السويد، تجد لطيفة وهي فلسطينية من غزة تبلغ من العمر 68 عاماً، نفسها في مواجهة ترحيل إجباري، إنّما ليس إلى القطاع المحاصر بل إلى مصر. وعلى الرغم من كل الشكاوى التي تقدمت بها أمام السلطات السويدية ووجود أقارب لها في السويد وكذلك في دول الجوار الإسكندينافية، تصرّ دائرة الهجرة على قرارها. وقبل أشهر، تحوّلت لطيفة التي تعيش وحيدة وتعاني بعض «وقف الاستفادة من معاينات الأطباء ومن العلاجات الضرورية لي». وتشرح لطيفة لـ«العربي الجديد» ظروفها الصعبة، مشيرة إلى «أخطاء يرتكبها موظفون مسؤولون في مجال الهجرة، علماً أنّ عدداً من الذين يقيّمون الحالات هم من العرب». تضيف أنّه «على الرغم من أنني أملك كل الوثائق التي قدمتها لهم قبل سنوات، فإنّهم يشككون في كوني من غزة».

> تحوّلت لطيفة التي تعاني أمراضاً عدة إلى مقيمة غير قانونية

> المعنيون يؤكدون أنهم غير مخوّلين التحدّث عن قضية بعينها

لطالما تعاملت السلطات السويدية مع الفلسطينيين الآتين من غزة والضفة الغربية بكثير من التردد في ما يخص منحهم إقامات أو تجديدها، وكما هي الحال مع لطيفة، فإنّ فلسطينيين كثراً تحوّلوا بعد سنوات من الاستقرار في البلاد إلى مقيمين غير قانونيين. ويؤدي ذلك إلى الإطاحة بكل ما بنته أسر بأكملها في خلال سنوات، إذ تتوقف الأعمال والدراسة ويُمنع الأفراد من المراجعات الصحية، علماً أنّ ثقة من يعاني أمراضاً مزمنة.

وتشير لطيفة إلى أنّه «حين طُلب منّي إحضار جواز سفر فلسطيني جديد، قمت بذلك وقد حصلت عليه كما العادة من خلال توكيل الأهل في غزة. وعلى الرغم من ذلك ومن توفّر عشرات الوثائق حول أهلي ومسقط رأسي، بما فيها شهادات ميلاد وصور، فإنّ موظّفَيْن راحا يشككان بجواز سفري وبجنسيتي وبتصديق السفارة الفلسطينية في السويد». تضيف أنّ ذلك منعها في الأشهر الثلاثة الماضية من شراء الأدوية اللازمة، وتقول: «أعاني من ضرر بالغ في ذراعي التي لا أستطيع تحريكها نتيجة إصابة حرب، وعلى الرغم من ذلك يمنعون عني الدواء وأنا غير قادرة على زيارة طبيب». ومن خلال جعل لطيفة مقيمة غير قانونية في السويد، ثمّة ضغوط بحسب ما تخبر «من أجل ترحيلي. وبعد كلّ ما تسبّب فيه موظفون مزاجيون، قلت لهم: رحّلوني إلى أهلي في غزة إذاً. لكنّ ثمّة إصراراً غريباً يقضي بترحيلي ليس إلى مسقط رأسي في غزة، بل إلى مصر». تضيف أنّ «محاولات وقف السفر الذي يعدّه الأطباء خطراً على حياتي، تزيد من إصرار الموظفَيْن على وجوب قبول ترحيلي إلى مصر. هم لم يستوعبوا أنّني لست مصرية بل من غزة»، متابعة أنّ «كل الإصرار والتهديد بوضعي على قوائم الشرطة بعد كل هذا العمر هو بهدف منع منحي مبلغ الترحيل الذي تخصصه السلطات لتوفير العلاج والدواء، بحسب ما فهمت من موظفين آخرين». وتشرح لطيفة أنّ «من يُرحّل عادة إلى بلده يُمنح مبلغاً بسيطاً (نحو ثلاثة آلاف دولار أميركي) لتدبير أموره في خلال الأشهر الأولى في الوطن). لكنّ الترحيل إلى بلد آخر يلغي منحك أيّ مساعدة. وللأسف، حين أشرح لهم أنّني مسنّة ولا أستطيع قبول تسفيري إلى القاهرة ومنها تدبّر أمري إلى غزة، كما يطلبون، لا أجد آذاناً صاغية. لا أحد يبالي». حاولت «العربي الجديد» التواصل مع مصلحة الهجرة في استوكهولم للاستفسار حول قضية لطيفة والخطأ الحاصل في ما يتعلق ببلد المنشأ والإجحاف اللاحق بها، لكن من دون جدوى، فالمعنيون في مصلحة الهجرة يؤكدون أنهم غير مخوّلين التحدّث عن قضية بعينها. من جهتها، لم تفلح محاولات لطيفة في هذا الإطار، وتقول إنّ الأمر أدّى إلى «محاصرتي أكثر. ولم أعد أقوى على رعاية نفسي. ولأنّهم منعوا عنّي الرعاية المنزلية، صرت أبيع أثاث بيتي لأتمكّن من تأمين ماكلي منذ أشهر. وهذا بالإضافة إلى عدم قدرتي على الحصول على الدواء لأنّ الأطباء لا يستطيعون صرف وصفة من دون تأمين صحي». عند الاطلاع على جواز سفر لطيفة، يمكن التأكد بالفعل من أنّه صادر رسمياً عن السلطة الوطنية الفلسطينية وبرقم وطني، ما يعني أنّها بالفعل من غزة. وما تعانيه لطيفة يعانيه كذلك عشرات الغزيين والفلسطينيين من الضفة الغربية الذين حوّلتهم السلطات السويدية منذ عام 2018 إلى «مقيمين غير قانونيين»، علماً أنّ منهم من يقيمون في البلاد منذ سنوات طويلة وقد أبصر أولادهم النور فيها. وفي هذا الإطار، شهدت مدن مالمو وغوتيبورغ واستوكهولم وقفات احتجاجية لأسر فلسطينية متضررة، لكنّ ذلك لم يحرّك ساكناً في قضاياهم، مع الإشارة إلى أنّ السلطات لم تفرّق بين مسنّ ومريض وشاب وطفل. الجميع قد يجد نفسه على قوائم الترحيل.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني